Photo © Al-Sharq Al-Awsat

# ما وراء الشارع:
# قراءة في الأسباب البنيوية للاحتجاجات في المغرب

# ما وراء الشارع: قراءة في الأسباب البنيوية للاحتجاجات في المغرب

## مقدمة

يعيش المغرب على إيقاع موجة احتجاجية جديدة وغير مسبوقة في طبيعتها واتساعها، تقودها حركة شبابية أطلقت على نفسها اسم "جيل Z"، وهي تسمية تبدو، في ظاهرها، تعبيرا عن عصر التواصل الرقمي، لكنها في عمقها تعبر عن انكسار تاريخي في علاقة المجتمع المغربي بالدولة، وعن ميلاد وعي جديد يرى أن المطالب الاجتماعية لم تعد تقدم كالتماس للدولة بل كحق سياسي أصيل يجب انتزاعه.

تطالب هذه الحركة بتحسين الخدمات الصحية، وضمان تعليم عمومي مجاني وذي جودة، وتوفير فرص عمل للشباب العاطل، وتطبيق العدالة الاجتماعية باعتبارها شرطًا للكرامة لا منة من النظام السياسي. غير أن هذه المطالب، رغم حداثة أدوات التعبئة التي تستخدمها، ليست وليدة اللحظة؛ بل هي تتويج لمسار طويل من التدهور البنيوي في أوضاع العيش، بدأ مع تطبيق برامج التقويم الهيكلي في ثمانينيات القرن الماضي واستمر، بأشكال أكثر، في كل "الإصلاحات" النيوليبرالية التي تلَت.

لقد تحول الاقتصاد المغربي، خلال العقود الأربعة الماضية، من اقتصاد موجه نحو تلبية الحاجات الاجتماعية إلى اقتصاد يقاس أداؤه بمؤشرات "النمو"، "الانفتاح"، و"الاستقرار الماكرو-اقتصادي"، وهي مفاهيم تتكرر في كل تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن هذه المفاهيم، التي تقدم كأدوات تقنية للإصلاح، تحمل في جوهرها مشروعا سياسيا متكاملا لإعادة صياغة الدولة والمجتمع. فهي تفترض أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا عبر "السوق"، وأن دور الدولة يجب أن يختزل في التحفيز والتيسير، لا في الضمان والتوزيع. وبهذا المعنى، فإن الاحتجاجات الحالية تعتبر نقطة انعطاف سياسية في صراع طويل حول طبيعة الدولة نفسها: هل هي دولة راعية الاجتماعية؟ أم مقاولة مالية تدير الأزمة وفق شروط الدائنين الدوليين؟

إن هذا السؤال يفتح الباب نحو إعادة قراءة الظاهرة الاحتجاجية كمؤشر على انهيار التوازن الذي حاولت الدولة المغربية الحفاظ عليه منذ حراك 2011: توازن يقوم على امتصاص الغضب الاجتماعي عبر برامج "الحماية" و"الدعم" و"الإصلاحات المموّلة بالدين"، مقابل تجميد أي مراجعة حقيقية لآليات إنتاج الفقر. لكن ما يحدث اليوم هو انفجار هذه المعادلة من الداخل، حيث جيل جديد من المغاربة لم يعد يرى في الخطاب الرسمي عن "الاستقرار" إلا تغطيةً على اختلالات في توزيع الثروة والسلطة.

## 1. من أين انطلقت الدينامية الاحتجاجية الجارية في المغرب؟

انبثقت شرارة الاحتجاجات الحالية في المغرب من قطاع الصحة عقب الحادث المأسوي المتمثل في وفاة 8 نساء حوامل بالمستشفى الجهوي الحسن الثاني بمدينة أكادير، في وقت جعل فيه الخطاب الرسمي من "إنجازات الدولة في القطاع الصحي" محورًا رئيسيًا لسياسته الاجتماعية. لكن الحقيقة هي أن الواقع الميداني يكشف تناقضًا حادًا بين هذا الخطاب والمعيش اليومي للمواطنين. صدر في هذا السياق تقرير دولي حول مؤشر الرعاية الصحية العالمي لعام 2025 عن موقع Numbeo، حيث صنف المغرب في المرتبة 94 من أصل 99 دولة شملها التصنيف، مسجلًا نقاطًا متدنية في جودة الخدمات الصحية لم تتجاوز 47 نقطة.

لعقود طويلة، وجهت الاستثمارات نحو القطاع الصحي الخاص، بينما تركت المنظومة الصحية العمومية في حالة من التهميش الممنهج. جعل هذا الإضعاف المقصود من توسع القطاع الخاص أمرًا طبيعيًا ومربحًا في آن واحد، في حين ازدادت معاناة الفئات التي توجد في الأسفل.

## 2. من أجل فهم أكثر للسياسة الاقتصادية المغربية : البنك وصندوق النقد الدوليان يؤطران الاقتصاد المغربي

منذ ثمانينيات القرن الماضي، شكّلت الديون العمومية أداة رئيسية لفرض سياسات التقشف في المغرب تحت مسمى التقويم الهيكلي، الذي لم يكن يعني سوى تخفيض النفقات العمومية والاجتماعية وخصخصة القطاعات الحيوية. وكغيره من بلدان الجنوب، جعل المغرب من تسديد الديون العمومية أولوية سياسية واقتصادية، ما أدى إلى استنزاف موارده المحلية وتحويلها إلى آلية لإعادة إنتاج التبعية.

كانت هذه السياسات النيوليبرالية تقوم على محاور أساسية، تمثلت في:

- خصخصة المؤسسات العمومية.
- تقليص الإنفاق على القطاعات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة.
- انتهاج سياسات فلاحية وصناعية موجهة نحو التصدير.
- تحرير الأسعار وإلغاء دعم المواد الأساسية.
- تغيير النظام الضريبي لصالح كبار الرأسماليين والشركات.
- تعزيز استقلالية البنك المركزي وإعطاء الأولوية للتوازنات المالية بدل العدالة الاجتماعية.
- فرض "مرونة العمل"، التي منحت أرباب العمل حرية واسعة في تسريح العمال والعاملات.

تبنت الدولة المغربية هذه الخيارات تباعًا، على خطى إجماع واشنطن الذي انتهى رسميًا سنة 1993، لكنه استمر فعليًا من خلال برامج "محاربة الفقر" والاتفاقات المتكررة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

في الحقيقة، لم تؤدِ هذه السياسات إلى تخفيف عبء المديونية أو تحسين النمو الاقتصادي، بل على العكس، تفاقمت الديون الخارجية والداخلية على حد سواء، وتزايدت معها هشاشة الخدمات العمومية.

لقد كرست هذه التوجهات في دستور 2011، الذي أقر مبادئ الاقتصاد الحر وتقييد تدخل الدولة في تمويل القطاعات الاجتماعية. وهو ما يفسر تصاعد موجة النضالات الاجتماعية اليوم، خاصة من طرف الشباب الذين يواجهون نتائج عقود من "إصلاحات السوق" على حساب الحقوق الأساسية.

"نجحت" الدولة المغربية في تجاوز حراك 20 فبراير 2011، لكنها فعلت ذلك عبر مأسسة المنظور النيوليبرالي بدل مراجعته. وقد نالت آنذاك إشادة من البنك الدولي، لكن تلك "الإصلاحات" لم تكن سوى ترجمة سياسية جديدة للوصفات الاقتصادية القديمة. ففي التعليم، تم اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين عام 1999، الذي أسس فعليا لـ "مدرسة نيوليبرالية" حيث تخدم حاجات السوق بدل التنمية الوطنية.

وفي قطاع الصحة، مثل مرسوم 30 مارس 1999 نقطة تحول، إذ أدخل آليات جديدة لتمويل القطاع بناءً على توصيات البنك الدولي (تقرير 1998)، فتم التخلي التدريجي عن مجانية العلاج، وفتح الباب أمام تحويل الصحة إلى مجال استثماري وتجاري.

أما في القطاع الزراعي، فجاء مشروع المغرب الأخضر ليجعل من الزراعة قطاعًا موجهًا بالكامل نحو التصدير، ما زاد من هشاشة الأمن الغذائي المحلي وفقدان السيادة الغذائية.

أُطرت هذه التحولات بعلاقات مالية وثيقة مع البنك الدولي تحت مسمى "الشراكة الاستراتيجية"، التي انطلقت منذ 2010 بمبالغ ضخمة تراوحت بين 600 مليون دولار و1 مليار دولار سنويًا"، مرورًا ببرامج "خط الوقاية والسيولة" (PLL) مع صندوق النقد الدولي، والتي بلغت قيمتها 3 مليارات دولار لكل اتفاق منذ 2012 وحتى 2020.

ورغم كل هذه "الإصلاحات"، لم تتحقق وعود النمو ولا العدالة الاجتماعية، بل توسعت الفوارق الطبقية، وتعززت تبعية الاقتصاد المغربي للأسواق والديون الخارجية.

### 3- المديونية في المغرب: آلية للتحكم

لا تقتصر علاقة المغرب بالمؤسسات المالية الدولية على اتفاقات ظرفية، بل تمثل جزءا من استراتيجية أوسع تقوم على تنويع مصادر التمويل، وفي مقدمتها التمويل عبر الاستدانة. فقد واصل المغرب حضوره المنتظم في السوق المالية الدولية من خلال إصدارات دورية للسندات، كان آخرها في مارس 2025 بقيمة ملياري يورو موزعة على شريحتين، مما يضعه – المغرب- كأحد أبرز المقترضين الإقليميين.

لقد أضحت المديونية العمومية بالمغرب تمثل أكثر من 69% من ناتجه الداخلي (سنة 2024)، والنسبة مرشحة للارتفاع في القادم من الأيام، بما ينذر بمزيد من السياسات التقشُّفية واقتطاع الميزانيات الاجتماعية وتسليعًا للخدمات العمومية وتعميقا أكبر لتوجيه السياسات الاقتصادية لخدمة تسديد الديون.

تتوزع المديونية العمومية بين دَين داخلي يمثل 65% من إجمالي الدَّين، وبين دَين خارجي يستحوذ على 35 % من المديونية الإجمالية. بالنسبة للدين العمومي الداخلي، فتستثمر فيه البنوك الموجودة بالمغرب وكذلك الصناديق الائتمانية وصناديق التقاعد، ويعتبر الاستثمار في أصول الدَّين المغربي عملية مربحة ومضمونة، لكون هاته المؤسسات المالية على يقين تام من أن الخزينة العامة تسدد ما بذمتها على رأس كل شهر.

أما الدين العمومي الخارجي، فيتضمن الدائنين متعددي الأطراف والدائنين الثنائيين والدائنين الخواص، وأبرز الدائنين متعددي الأطراف يمثلهم البنك الدولي الذي يشكّل وحده 34% من إجمالي الدَّين الخارجي متعدد الأطراف، كما يقترض المغرب أيضًا من عدد من دول الغرب، بينهم فرنسا صاحبة النصيب الأكبر من الدّين المغربي، ما يعزز من استمرار العلاقة الاستعمارية بين البلدين.

جدول تطور الدين العمومي بالدولار من سنة 2008 إلى 2021 (إحصائيات مأخوذة من موقع البنك الدولي)

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي جاري الدين العمومي | 400 | 430 | 480 | 536 | 608 | 679 | 744 | 811 | 851 | 899 | 930 | 961 | 1048 | 1097 |
| إجمالي الدين العمومي الداخلي | 267 | 278 | 306 | 347 | 395 | 444 | 466 | 510 | 539 | 567 | 603 | 621 | 672 | 718 |
| إجمالي الدين العمومي الخارجي | 134 | 152 | 174 | 189 | 213 | 235 | 278 | 301 | 313 | 333 | 327 | 340 | 376 | 379 |
| الدين الداخلي للخزينة | 258 | 266 | 292 | 331 | 377 | 425 | 446 | 488 | 515 | 539 | 575 | 586 | 633 | 682 |
| الدين الخارجي للخزينة | 68 | 79 | 92 | 100 | 117 | 130 | 141 | 141 | 143 | 153 | 148 | 162 | 200 | 204 |
| الدين الداخلي المضمون | 9 | 12 | 14 | 15 | 18 | 20 | 20 | 22 | 24 | 27 | 29 | 35 | 39 | 36 |
| الدين الخارجي المضمون | 65 | 74 | 81 | 90 | 96 | 105 | 137 | 160 | 170 | 179 | 179 | 178 | 176 | 175 |
| الناتج الداخلي الخام بالسعر الجاري | 717 | 749 | 785 | 820 | 848 | 898 | 925 | 988 | 1013 | 1063 | 1107 | 1153 | 1090 | 1183 |
| نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام | 56 | 58 | 61 | 65 | 72 | 76 | 80 | 82 | 84 | 85 | 84 | 83 | 96 | 93 |

### 1-3 الديون الخضراء: حين تتحول البيئة إلى سوق جديدة للهيمنة المالية

تقدم الدولة المغربية نفسها، في السنوات الأخيرة، كقوة إقليمية صاعدة في مجال «التحول الأخضر» والطاقة المتجددة. غير أن هذا التحول، الذي يسوق بوصفه إنجازا تنمويا وبيئيا، لا يمكن قراءته خارج المنظور المالي الذي يحكمه: إنه تحول ممول بالدَين، يدار بالمنطق نفسه الذي أدار برامج التقويم الهيكلي في الثمانينيات، ويرهن المستقبل الإيكولوجي للبلاد بنفس الأدوات التي رهنت التنمية الاجتماعية سابقًا. فالبيئة في المغرب لم تتحول إلى مجال للحماية، بل إلى حقل جديد للاستثمار المالي، حيث يعاد إنتاج التبعية عبر آليات «السندات الخضراء» والقروض المناخية التي تقدم بواجهة أخلاقية جديدة، ولكن بصلب اقتصادي قديم.

منذ سنة 2016، شرع المغرب في إصدار ما يُعرف بالسندات الخضراء، بدءًا بمبادرة الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN) لتمويل مركب نور بورزازات بقيمة تناهز 1.15 مليار درهم، مرورًا بسندات المكتب الوطني للسكك الحديدية بقيمة تفوق مليارَي درهم، ووصولًا إلى القروض المبرمة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي تحت مسمى "التمويل المناخي". ورغم أن هذه الأدوات تُقدم على أنها دعم للتحول الطاقي، إلا أن معظمها يستخدم لإعادة تمويل الديون السابقة أو لتغطية التزامات مالية قائمة، وليس لخلق تحول بنيوي في المنظومة البيئية.

في الظاهر، تبدو هذه البرامج استثمارًا في المستقبل، لكنها في الحقيقة تعيد إنتاج منطق الدين في مجال جديد. فالمغرب الذي بلغت مديونيته العمومية نحو 69% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024، أصبح يقترض اليوم أيضًا باسم المناخ. وتقدم القروض الخضراء على أنها "شراكات دولية" في حين أنها في الواقع التزام مالي طويل الأمد، يخضع لشروط المؤسسات المانحة نفسها التي فرضت التقويم الهيكلي سابقًا. فكل مشروع بيئي ضخم، من الطاقة الشمسية في ورزازات إلى مشاريع تحلية المياه في أكادير، هو في الوقت نفسه مشروع مديوني جديد، تقدر كلفته بعشرات المليارات من الدراهم، وتُسدَد فوائده من المال العمومي.

لا يأتي هذا التمويل الأخضر بلا ثمن اجتماعي، فالمغرب يعيش منذ أكثر من عقد حالة إجهاد مائي مزمنة، إذ تراجع نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة إلى أقل من 500 متر مكعب سنويًا، أي ما يعادل خمس ما كان عليه في الستينيات. ومع ذلك، فإن مشاريع الطاقة الشمسية الكبرى نفسها تستهلك ملايين الأمتار المكعبة من المياه سنويًا، في بلد يشهد انهيارًا حادًا في منسوب السدود والمياه الجوفية. فسد المسيرة، ثاني أكبر سد في البلاد، لم يعد يحتوي إلا على 3% من سعته الأصلية، بينما تستمر الدولة

في استثمار مليارات الدراهم في محطات التحلية الضخمة بدل إصلاح منظومة التوزيع التقليدية التي تتسرب منها المياه بنسبة تفوق 30% في بعض المدن، هكذا تتحول المعالجة البيئية إلى حل تقني ممول بالدين، لا إلى مشروع سيادي لحماية الموارد.

تظهر هذه المفارقة أن ما يسمى بالتحول الأخضر في المغرب ليس سوى ترجمة جديدة لسياسات السوق. فبدل أن تمول مشاريع العدالة البيئية من ضرائب تصاعدية على الشركات الملوثة والرأسمال الكبير، يجري تمويلها من القروض الخارجية ومن الضرائب غير المباشرة التي يتحملها المواطنون. وبدل أن تُستثمر هذه الأموال في إصلاح التعليم والصحة والمياه و غيرها من الخدمات الأساسية والقطاعات الاجتماعية، توجه نحو مشاريع كبرى ذات مردودية مالية محدودة وأثر اجتماعي معدوم. فيقترض المغرب ليُعلن أنه أصبح "بلدًا رائدًا في الطاقة النظيفة"، لكنه في المقابل يُهمش من الفلاحين الصغار الذين فقدوا أراضيهم ومياههم بسبب السياسات الزراعية التصديرية، ويعمق تبعية اقتصاده لأسواق التصدير.

تضاف إلى ذلك مفارقة أخرى أكثر خطورة: فالقروض الخضراء ليست قروضا بيئية بالمعنى الحقيقي، بل أدوات جديدة لضبط السياسات المحلية. إذ تفرض المؤسسات المانحة شروطًا دقيقة تتعلق بالإدارة المالية والرقمنة وتقييم الأداء البيئي، مما يجعل السيادة على القرار البيئي رهينةً بالممولين. وتضاف إلى ذلك موجة «الرقمنة الاجتماعية» التي ترافق هذه المشاريع، كما هو الحال في برامج الاستهداف الاجتماعي عبر "السجل الموحد"، حيث تختزل العدالة في خوارزميات تحدد من يستحق الدعم ومن يستثنى منه. إنها نفس آليات الضبط النيوليبرالي التي تدار بها السياسات الاجتماعية، وقد تسللت اليوم إلى حقل البيئة ايضا.

في الحقيقة، لا يمكن فصل مسألة البيئة عن مسألة الديون. فالدولة التي تسارع لتسديد فوائدها السنوية التي تفوق ميزانية التعليم والصحة مجتمعتين، لا يمكنها أن تستثمر بحرية في حماية البيئة، لأنها تُخصص القسم الأكبر من مواردها لخدمة الدَّين. وما يسمى بالديون الخضراء لا يغير هذه الحقيقة، بل يعيد تجميلها بلغة جديدة. إنها، في الجوهر، ديون رمزية تقدم باسم الطبيعة وتسدد من جيوب الفقراء.

### 4- نتائج الاختيارات الاقتصادية على القطاعات الاجتماعية الاساسية:

احتل المغرب عام 2025 المرتبة 120 من بين 192 دولة في مؤشر التنمية البشرية. وحده هذا الترتيب يشكل إدانة صارخة لكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية المتبعة منذ ثمانينيات القرن الماضي من قِبَل الحاكمين وبتأطير مباشر من المؤسسات المالية الدولية.

يقع كل هذا، فيما تمثل تحملات الدين الخارجي السنوي نحو ثلاثة أضعاف ميزانية الصحة، ونحو ثلثي ميزانية التعليم، فيما تتفوق ميزانية الدفاع على كل الميزانيات الاجتماعية مجتمعة.

مقارنة بين مخصصات خدمة الدين  ميزانية الدفاع و التعليم و الصحة من سنة 2018 الى 2022 ( الموقع الالكتروني للبنك الدولي)

| | خدمة الدين[9] | ميزانية الدفاع | ميزانية التعليم | ميزانية الصحة |
|---|---|---|---|---|
| 2018 | 144 | 93 | 59,3 | 14,79 |
| 2019 | 155 | 107 | 68,25 | 16,33 |
| 2020 | 191 | 124 | 72,4 | 18,67 |
| 2021 | 172 | 120 | 76,5 | 19,77 |
| 2022 | | 128 | 80 | 23,54 |

يتضح بالملموس أن ما يتم تخصيصه لأهم القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة) هو أقل بكثير من مبالغ خدمة المديونية، وأقل مما يتم تخصيصه للدفاع، فلم تصل ميزانية الصحة العمومية أبدًا إلى نسبة 12% التي توصي بها منظمة الصحة العالمية، حيث لم تتجاوز 8% في أحسن الأحوال.

يجادل الكثيرون بأن هناك ارتفاعًا مطردًا في الميزانيات المخصصة لهذين القطاعين، لكن ما ينبغي معرفته هو:

- أولًا: لا توازي تلك الزيادة ازدياد الحاجات الاجتماعية على الصحة والتعليم الناتجة عن النمو الديموغرافي.
- ثانيًا: تلك الزيادات في الميزانية هي ناتجة عن برامج ممولة من المؤسسات المالية العالمية، في إطار رؤيتها الليبرالية، بمعنى أنها مشروطة بالسير نحو تسليع خدمات التعليم والصحة، وفتحها للاستثمار الخاص، وبالسير نحو تغيير علاقات الشغل القائمة فيها، باعتبارها جزء من الوظيفة العمومية.

في المقابل، انطلقت الدولة في برنامج هادف إلى إدخال علاقات عمل أكثر هشاشة داخل ما تبقى من قطاع عمومي تعليمي، فابتدأت منذ عام 2017 في تشغيل المدرسين والمدرسات بموجب عقود شغل مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وهي تعد مشروعًا لتغيير القانون الأساسي للمدرسين، بما يجعلهم تابعين للأكاديميات الجهوية وليس لوزارة التربية، الأمر الذي يعني إسقاطَ صفة الوظيفة العمومية عنهم، كما هي معروفة عبر ظهير تنظيمها لعام 1958.

وفي قطاع الصحة، تم قلب المنظومة الصحية رأسًا على عقب، حيث جرى نسخ التشريعات السابقة الخاصة بالخدمة الصحية العمومية وتلك المتعلقة بالتشغيل في القطاع لصالح منظومة جديدة، قوامها دور مركزي للقطاع الخاص، وإعداد خرائط صحية جهوية، وإخراج شغيلة الصحة من الوظيفة العمومية، وإحداث ما يطلق عليه بالوظيفة العمومية الصحية.

بموازاة ذلك لم يكن قطاع الفِلاحة فقط مجالًا لتطبيق المنظورات الليبرالية، بل كان قطاعًا مركزيًا في أجندة الدولة المغربية؛ إذ فرضت المؤسسات المالية العالمية على المغرب- منذ بداية تدخلها في البلد بداية ستينيات القرن العشرين- انتهاج سياسة فلاحية موجهة نحو التصدير، وتلقفت الدولة المغربية هذه البرامج وانطلقت في تطبيقها، في محاولة لإيجاد قاعدة اجتماعية للنظام مكونة من بورجوازية فلاحية جرى تسليمها الأراضي "المُستَرجَعة" من المعمرين الفرنسيين والإسبان، وتم دعمها باستثمارات عمومية كبيرة نحو القطاع الفلاحي، كان أهمها ما سمي بـ"سياسة السدود" وتتضمن تجهيز الضيعات الفلاحية الكبيرة بالسقي وتحفيزات مالية وضريبية كبيرة.

كانت تلك الاستثمارات في صلب تكون مديونية عمومية بالمغرب (إذا استثنينا الديون التي خلَّفها الاستعمار)، لقد كان القطاع الفلاحي أول قطاع تنفذ فيه توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين بالمغرب. ومع انفجار أزمة المديونية في الثمانينيات، تم تَبنِي برامجَ التقويم الهيكلي، وعلى المستوى الفلاحي جرى تنفيذ "برنامج التقويم الهيكلي الفلاحي"، لأجل تقوية الطبقة الرأسمالية الفلاحية وجعلها ضمانة تسديد المديونية، بعد إهداء هذه الطبقة قسمًا من أراضي المعمِرين في الستينيات والسبعينيات وجاءت الخصخصة لتهديها ما بقي في يد الدولة من أراضي ومن مقاولات فلاحية ومن إمكانات إنتاج وتسويق عبر تحرير أسعار المنتجات الغذائية.

عمّقت هذه السياسات من سيرورة إفقار الفلاحين الصِغار، وارتفعت الهجرة القروية، وجرى تحويل قسم من الفلاحين الصِغار إلى عمال في الاستغلاليات الرأسمالية الزراعية الكبيرة، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل تعمق المنحى حين انخرطت الدولة المغربية في عدد هائل من اتفاقات التبادل الحر الغير متكافئة، أكبرها مع الاتحاد الأوروبي عام 2000 والولايات المتحدة عام 2006.

وضعت كل هذه السياسات الفلاحين الصغار في طريق الاندثار؛ حيث تلاشي المنتجين الرئيسيين لغذاء المغاربة، وبعد كل هذه السيرورة الليبرالية جاء مخطط المغرب الأخضر، ليقضي على ما تبقى من فِلاحة معاشية، حيث جرى تعميم النموذج الزراعي التصديري واحتكاره من قبل تكتلات رأسمالية فلاحية صناعية. واستدعى مخطط المغرب الأخضر على مدى سنوات عشر 2008-2018 استثمارًا إجماليًا بلغ 104 مليارات درهم، وكانت أبرز نتائجه ارتفاع عجز الميزان الغذائي بهذه الفترة، إذ بلغ المعدل السنوي للواردات الغذائية 42 مليار درهم، تمثل منها واردات الحبوب 34,5 %، مقابل 19,7 مليار درهم كمعدل صادرات غذائية، تمثل منها الطماطم الطَرِية والحوامض 32%.

### 5- الحماية الاجتماعية بين الخطاب الرسمي والواقع المعيشي للمواطنين

منذ إعلان المغرب سنة 2020 عن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، قدمت الدولة المغربية هذا المشروع بوصفه ثورة اجتماعية غير مسبوقة، تنقل البلاد نحو ما سمي بـ«الدولة الاجتماعية». لكن خلف هذا الخطاب المفعم بالشعارات، تتخفى حقائق أخرى تكشف أن المشروع لا يمثل قطيعةً مع النموذج النيوليبرالي الذي وجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب منذ الثمانينيات، بل يرسخ منطقه تحت عناوين جديدة.

فالمقاربة الرسمية، كما توضح بيانات وزارة المالية والبنك الدولي، تقوم أساسا على توسيع الاستهداف الإداري للفئات الهشة بدل بناء منظومة شاملة للحقوق الاجتماعية. ويكفي أن نعلم أن التمويل المخصّص للمشروع يُقدّر بحوالي 29 مليار درهم بحلول سنة 2025، منها 17.45 مليار درهم تمّ صرفها حتى منتصف 2024، وفق تصريحات رسمية لوزير الميزانية فوزي لقجع.

ورغم ضخامة الرقم على الورق، فإن هذا التمويل يعتمد أساسًا على الاقتراض الخارجي والموارد الجبائية الداخلية، أي على أموال الأجراء و الأجيرات والطبقات المتوسطة، وليس على مساهمة الرأسمال الكبير أو إعادة توزيع الثروة.

يضاف إلى ذلك أن المشروع يستند في جزء كبير منه إلى التمويل الخارجي من البنك الدولي، الذي قدّم في يونيو 2025 دعمًا جديدًا بقيمة 250 مليون دولار لـ"تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي"، إلى جانب 70 مليون دولار أخرى لرقمنة أنظمة التسجيل والاستهداف الاجتماعي.

هذه القروض تأتي ضمن ما يسمى **Human Development Support Program**، وهو جزء من سلسلة مشاريع البنك في المغرب منذ 2012، التي تروج لـ"الحماية الاجتماعية المستهدفة" بدل الشاملة.

على المستوى العملي، يستفيد من المشروع حاليًا حوالي 3.9 مليون أسرة من تحويلات نقدية مباشرة، و11.4 مليون شخص من نظام التأمين الصحي الجديد ، لكن هذا الانتشار الكمي لا يترجم بالضرورة تحسنًا نوعيًا في أوضاع الفئات المستهدفة. فالنظام يعتمد على «السجل الاجتماعي الموحد» لتحديد المستفيدين، ما يخلق حالات إقصاء للفئات التي تعيش خارج الاقتصاد الرسمي أو لا تمتلك بيانات رقمية دقيقة. إن الكثير من العمال والعاملات في القطاعات غير المهيكلة، رغم هشاشتهم الاقتصادية، لا يجدون مكانًا لهم في قاعدة المستفيدين. إنها حماية اجتماعية مشروطة وليست شاملة، أي أنها تدار بمنطق «الاستحقاق» لا بمنطق «الحق».

ورغم أن Genesis يسوق كآلية لمكافحة الفقر، إلا أن جوهره يتمثل في إدارة الفقر لا القضاء عليه. فبدل معالجة الأسباب البنيوية للفقر، مثل البطالة البنيوية، ضعف الأجور، وارتفاع الأسعار، تقدم تحويلات نقدية رمزية لا تكفي لتغطية تكاليف المعيشة، لكنها تكفي لتبرير سياسات التقشف. وهنا يظهر الترابط بين السياسة الاجتماعية والسياسة المالية: فالدولة التي خضعت في السنوات الأخيرة لخمسة برامج من صندوق النقد الدولي ضمن تسهيلات الصلابة والاستدامة، تجد نفسها مطالَبةً بتقليص الإنفاق العمومي والاعتماد على القروض لتمويل البرامج الاجتماعية.

بهذا المعنى، تتحول الحماية الاجتماعية إلى غطاء سياسي لسياسات الديون: يتم تسويقها كإصلاح اجتماعي بينما هي في الحقيقة إحدى أدوات «التهدئة» التي ترافق التقشف المالي.

وإذا قارنا هذا المشروع ببرامج الحماية الاجتماعية الشاملة في تجارب أخرى، كالبرازيل أو الأوروغواي، يتضح عمق الفجوة: ففي تلك الدول، تقوم الحماية الاجتماعية على مبدأ إعادة توزيع الثروة عبر ضرائب تصاعدية على الرأسمال الكبير، بينما في المغرب، تُموَّل أساسًا من جيوب الفئات الوسطى والدنيا.

وفي الوقت نفسه، تواصل الدولة تخفيض الإنفاق على القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم، حيث لا يتجاوز الإنفاق العمومي على الصحة 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يذهب الجزء الأكبر إلى دعم القطاع الخاص أو الشراكات العمومية-الخصوصية التي أثبتت فشلها في تقليص الفوارق، هذا ما يفسر أن القطاع الصحي العمومي ما يزال يعاني من خصاص يفوق 32 ألف إطار طبي وتمريضي، وأن نسبة الأسر التي تلجأ إلى العلاج الخاص تجاوزت 55% سنة 2025.

تظهر كل هذه المعطيات أن مشروع الحماية الاجتماعية في المغرب لم يأتِ لبناء نظام رعاية حقيقي، بل لرقمنة الأزمة، ولتوزيعها على شكل مساعدات نقدية محدودة بدل حقوق شاملة.

إذن، إذا أردنا أن نقيم المشروع من منظور العدالة الاجتماعية، لا من منظور التقنية الإدارية، فإن هذا الأخير لا يمثل مشروعًا وطنيًا للحماية، بل آلية جديدة لتدبير الهشاشة وفق منطق السوق. إنه يندرج في استراتيجية أوسع تتجلى في سياسات "التنمية الممولة بالدين"، حيث يعاد إنتاج نفس النموذج الاقتصادي: الاقتراض لتغطية العجز، خصخصة الخدمات، والتعويل على المبادرات الرقمية كمؤشرات على «الإصلاح». لكن الإصلاح الحقيقي لا يقاس بعدد الأسر المسجلة في قاعدة البيانات، بل بقدرة هذه الأسر على الخروج من دائرة الفقر دون انتظار تحويل نقدي من الدولة. وهذا ما يجعل مطالب الناس اليوم، من تحسين الأجور إلى

ضمان الخدمات العمومية، مطالب مشروعة وضرورية، لأنها تعبر عن الوعي بأن العدالة لا تُمنَح عبر التطبيق الإلكتروني، بل عبر إعادة توزيع عادلة للثروة والسلطة.

### 6- خاتمة:

تكشف الاحتجاجات التي يعرفها المغرب اليوم عن عمق الأزمة البنيوية التي تنخر المجتمع والدولة في آن. فخلف المطالب الاجتماعية المباشرة تختبئ تراكمات أربعة عقود من السياسات النيوليبرالية، التي أُعيد إنتاجها بصيغ مختلفة، من "الإصلاحات الهيكلية" إلى "النموذج التنموي الجديد". وفي كل مرة، كانت الدولة تقدم خطابًا تنمويًا جديدًا، لكنها تُبقي على المنطق نفسه: السوق كمنظّم للحياة، والدين كأداة لتسيير الاقتصاد، والخصخصة كحل لكل الأزمات.

يقابل هذا الثبات في الخيارات تغير في الوجوه والخطابات، لكنه ينتج النتيجة نفسها: هشاشة اجتماعية متزايدة، تراجع مستمر في الخدمات العمومية، وتراجع أيضًا في شروط العيش الكريم، مقابل توسُّع سلطة رأس المال المحلي والدولي. إن ما يجري لا يمكن اختزاله في أخطاء تقنية أو ضعف في "الحكامة"، بل هو نتيجة منطق يجعل من المديونية أداة لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع، ويحول البيئة، والتعليم، والصحة، والغذاء، إلى مجالات استثمار تدار بعقلية السوق.

في مواجهة هذا الواقع، تفتح موجات الغضب والاحتجاج، خصوصًا بين الأجيال الجديدة، أفقًا مختلفة: أفق مساءلة شاملة لأسس النموذج نفسه، وللعلاقة بين السلطة والثروة. فالمشكل لم يعد في "نموذج تنموي" بعينه، بل في فلسفة التنمية التي تحوِّل الإنسان إلى "مورد"، والمجتمع إلى "سوق"، والسيادة إلى "تعاقدات مالية".

ربما لا تملك هذه الحركات بعد بديلًا جاهزًا، لكنها تعيد طرح السؤال الذي حاولت الدولة تأجيله لعقود: لمن تدار الثروة؟ ولمن تكتب السياسات؟ إن الجواب عن هذا السؤال هو ما سيحدد، في النهاية، مآل الأزمة المغربية بين إعادة إنتاجها أو تجاوزها.

الهوامش:

1- موقع البنك الدولي على الإنترنت على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.TDS.DPPG.CD?locations=MA

2- المغرب يصدر سندات دولية بقيمة 2 مليار يورو https://www.maroc.ma/en/news/morocco-issues-eu2-billion-international-bond?utm

3- المغرب عرض عام ، موقع مجموعة البنك الدولي على الإنترنت.

4- -إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد بين المملكة المغربية ومجموعة البنك الدولي (2019-2024) – موقع مجموعة البنك الدولي على الإنترنت.

5- موقع صندوق النقد الدولي على الإنترنت
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/04/03/pr23104-imf-executive-board-approves-two-year-billion-flexible-credit-line-arrangement-for-morocco

6- أرقام وزارة الاقتصاد والمالية المغرب، من قوانين المالية للسنوات المتعاقبة.

7- من أرقام قوانين المالية بالمغرب

8- تقرير دولي يفضح واقع الصحة في المغرب

https://nichan.ma/310178/

9- مازن تُصدر أول سندات خضراء في المغرب

8 مارس 2017 : https://www.masen.ma/en/masen-news/masen-issues-moroccos-first-green-bond

مقدمة الإصدار الجديد لجمعية أطاك: دفاعا عن السيادة الغذائية بالمغرب - 10

11- المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2025، ويعتمد المراجعة الثالثة في إطار اتفاق تسهيل الصلابة والاستدامة مع المغرب.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2025/04/08/pr25094-morocco-imf-concludes-2025-article-iv-consultation-third-review-under-the-rsf

12- قصة "الماء" في المغرب.. أزمات الحاضر ورؤى للمستقبل

https://h1.nu/1h2J1

13- المغرب: المكتب الوطني للسكك الحديدية يجمع ملياري درهم من السندات الخضراء

https://en.yabiladi.com/articles/details/159559/morocco-oncf-raises-billion-dirhams.html?

14- تقرير حول سياسات الحماية الاجتماعية في المغرب: الإنجازات والتحديات

https://en.hespress.com/98312-report-card-on-moroccos-social-protection-policies-achievements-and-challenges.html?utm_source